

قد تم الإتفاق والرضا بين كل من :

السادة / بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك) وعنوانه ص.ب.24989 الصفاة الكويت طرف أول ( وكيل الاستثمار)

والسيد / السادة/ \_\_\_\_\_ طرف ثاني (الموكل) على ما يلي:

### تمهيد

لما كان الطرف الثاني أحد عملاء بيت التمويل الكويتي ويرغب في تفويض الطرف الأول باستثمار الأموال التي يضعها تحت تصرفه في الأعمال الاستثمارية لبيتك كما يراه الطرف الأول مناسباً وذلك بصفته وكيلاً عن الطرف الثاني في القيام بهذه الأعمال نيابة عنه بإدارة استثماراته بما يشمل ذلك من تفويض وتوكيل بالتعاقد مع النفس أو مع الغير، وقد قبل الطرف الأول القيام بهذه الأعمال لحساب الطرف الثاني وفقاً للشروط والأحكام التالية:

### البند الأول

• يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.

### البند الثاني: عملة الاستثمار

- يحق للطرف الأول استثمار المبالغ بالدينار الكويتي أو بأي عملات أجنبية أخرى والتي يحددها الطرف الثاني بشرط وجود حساب بنفس العملة المستثمر بها ويوافق عليها بيت التمويل الكويتي.
- لا يتحمل الطرف الأول أي مسؤولية عن ما يطرأ من تغيير في سعر العملة خلال فترات الاستثمار وعند إيداع مبلغ الاستثمار أو الأرباح.

### البند الثالث: مدة الاستثمار

- يحدد الطرف الثاني مدة الاستثمار التي يرغب بها في نموذج طلب الاستثمار بحيث يكون الحد الأدنى هو سنة واحدة والحد الأقصى هو ثلاث سنوات وذلك حسب مدتها (سنة - سنتين - 3 سنوات) ، وتجدد تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته في عدم التجديد وذلك قبل انتهاء مدة الإستثمار على أن يبدأ الإستثمار إعتباراً من تاريخ فتح الوديعة.

### البند الرابع: الأرباح

- يحدد الطرف الأول الحد الأدنى لنسبة الأرباح في نموذج طلب الاستثمار.
- عند انتهاء مدة كل استثمار يضاف مبلغ الاستثمار مع الأرباح المحققة لنفس الحساب الذي تم الخصم منه.
- عند تجديد الاستثمار، يوافق الطرف الثاني على قيام الطرف الأول بالتجديد حسب الأسعار المعلنة لديه في ذلك التاريخ بحيث يتم إعادة استثمار المبلغ لمدة أخرى مماثلة حسب رغبة العميل وبعد موافقة بيت التمويل الكويتي.
- في حال زيادة معدل الربح المحقق عن معدل الربح الموعود به الطرف الثاني، فإن الموكل (لطرف الثاني) يتنازل عن هذه الزيادة إلى وكيل الاستثمار (الطرف الأول) وذلك على سبيل التحفيز للوكيل بالاستثمار.

### البند الخامس: إلغاء الاستثمار

- في حال قام الطرف الثاني بطلب إلغاء عقد الاستثمار قبل حلول الأجل المحدد لانتهاء المدة:
  - للوديعة التي مدتها سنة واحدة: تطبق بشأنها قواعد احتساب الربح الخاص بودائع الوكالة بالإستثمار الشهرية (نسبة ربح وديعة الخير الشهرية) في حال سحب الوديعة قبل موعد استحقاقها.
  - للوديعة التي مدتها سنتين: تطبق بشأنها قواعد احتساب الربح الخاص بودائع الوكالة بالإستثمار السنوية (نسبة ربح وديعة الخير طويلة الأجل - السنوية) في حال سحب الوديعة بعد مدة تزيد عن سنة من تاريخ بدء الوديعة، أما في حال سحبها قبل سنة من تاريخ البدء تطبق عليها قواعد احتساب الربح الخاص بودائع الوكالة بالإستثمار الشهرية (وديعة الخير الشهرية).
  - للوديعة التي مدتها 3 سنوات: تطبق بشأنها قواعد احتساب الربح الخاص بودائع الوكالة بالإستثمار ذات السنتين (نسبة ربح وديعة الخير طويلة الأجل - سنتين) في حال سحب الوديعة بعد تمام سنتين من تاريخ البدء، أما في حال سحب الوديعة بعد إتمام سنة من تاريخ البدء تطبق بشأنها قواعد احتساب الربح الخاص بودائع الوكالة بالإستثمار السنوية (نسبة ربح وديعة الخير طويلة الأجل - السنوية) ، وفي حال سحبها قبل سنة من تاريخ البدء تطبق عليها قواعد احتساب الربح الخاص بودائع الوكالة بالإستثمار الشهرية (نسبة ربح وديعة الخير الشهرية).

## البند السادس: التعديل / الإغلاق

- يجوز للطرف الثاني إعطاء تعليمات بالتعديل على المبلغ المستثمر، ويتم إعادة الاستثمار لمدة مماثلة على أن تصل تلك التعليمات قبل انتهاء مدة الاستثمار الأخيرة، بشرط موافقة الطرف الأول عليها والذي يقوم بتحديد نسبة الربح حسب جدول الأرباح المعلن ليوم تجديد الاستثمار.

## البند السابع: العمولة

- يفوض الطرف الثاني الطرف الأول في التعامل على أي من حساباته لدى بيت التمويل الكويتي بالسحب والإيداع فيما يتعلق بجميع المبالغ التي تتعلق بتنفيذ عقد الاستثمار وللطرف الأول أن يخضم من الأرباح حصته المستحقة له نظير القيام بالأعمال موضوع هذا العقد بمقدار (2%) من قيمة الصفقات التي يبرمها الطرف الأول مع الآخرين (حسب مدتها) ويجوز للطرف الأول أن يتنازل كلياً أو جزئياً عن تلك الحصة المستحقة له.
- لا يستحق الطرف الأول أي عمولة أو أجر إذا كان أصيلاً ووكيلاً بالصفقات (في حالة الشراء أو البيع لنفسه).

## البند الثامن: المراسلات

- تتم الإخطارات و المراسلات بين الطرفين بموجب خطابات على العنوان الخاص لكل منهما والوارد بيانه في هذا العقد أو ما يتم تحديثه لاحقاً، كما يعتد بين الطرفين بالإخطارات والمراسلات التي تتم عن طريق الفاكس أو التلکس أو الوسائل التقنية الحديثة ويجب إرسال أصول الإخطارات أو المراسلات بالبريد لحفظها لدى المرسل إليه قبل تاريخ الصفقة.

## شروط عامة:

- يلتزم الطرف الأول بالعمل على تحقيق معدل الربح المتوقع والمتفق عليه في نموذج طلب الاستثمار ويكون مسؤولاً عن تعويض الطرف الثاني بمقدار الضرر الفعلي الذي لحق به في حال ثبوت الخطأ والإهمال ومخالفة شروط الوكالة، ويضمن بيت التمويل الكويتي النقص عن ثمن المثل.
- يلتزم الطرف الأول بعدم استثمار أموال الطرف الثاني إلا في حالة تحقيق ربح لا يقل مقداره عما اتفق عليه بنموذج طلب الاستثمار، ويعتبر الطرف الأول مخالفاً بواجبه ومقصراً إذا استثمار أموال العميل بما يقل عن النسبة المتفق عليها، ويضمن بيت التمويل الكويتي النقص عن ثمن المثل للطرف الثاني عن نهاية مدة الاستثمار في حالة إخلاله.
- لا بد من توفر المبلغ المراد استثماره وإيداعه تحت تصرف الطرف الأول بصفته وكيلاً بالاستثمار، ويحق لبيت التمويل الكويتي رفض أي طلب استثمار لعدم توافر المبلغ أو عدم تحصيله يوم الاستثمار أو لأي أسباب أخرى، وذلك دون أدنى مسؤولية على بيت التمويل الكويتي.
- يحق للطرف الثاني إعطاء تعليمات بعدم رغبته بتجديد عقد الاستثمار وإعادة الاستثمار لمدة مماثلة على أن تصل تلك التعليمات قبل انتهاء مدة الاستثمار الأخيرة، ويقوم بيت التمويل الكويتي بتاريخ الاستحقاق بإنهاء العقد وإيداع المبلغ المستثمر مع نسبة الأرباح المتفق عليها في حساب العميل.
- يحق فتح الوديعة لجميع عملاء بيت التمويل الكويتي من الأفراد الطبيعيين و الجهات الاعتبارية، والحد الأدنى للمبلغ المستثمر هو 10,000 دينار كويتي.
- يخضع هذا العقد لأحكام القانون الكويتي فيما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي لبيت التمويل الكويتي كما تختص محاكم دولة الكويت بالفصل في أي منازعات قد تنشأ عن هذا العقد.
- في حالة منح تمويلات مصرفية بضمان الوديعة الإستثمارية، يظل الرهن سارياً عليها لصالح البنك حتى في حالة تمديد أجلها لمدة أو لمدد أخرى أو في حالة تعديل رقمها أو عملتها أو مبلغها حتى تمام السداد.
- حرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها.

إنه في يوم / الموافق /

قد تم الإتفاق والرضا بين كل من :

طرف أول (وكيل الاستثمار)

السادة / بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك) وعنوانه ص. 24989 الصفاة الكويت

طرف ثاني (الموكل)

والسيد / السادة/

على ما يلي:

### تمهيد

لما كان الطرف الثاني أحد عملاء بيت التمويل الكويتي ويرغب في تفويض الطرف الأول باستثمار الأموال التي يضعها تحت تصرفه في الأعمال الاستثمارية لبيت التمويل الكويتي كما يراه الطرف الأول مناسباً وذلك بصفته وكيلاً عن الطرف الثاني في القيام بهذه الأعمال نيابة عنه بإدارة استثماراته بما يشمل ذلك من تفويض وتوكيل بالتعاقد مع النفس أو مع الغير، وقد قبل الطرف الأول القيام بهذه الأعمال لحساب الطرف الثاني وفقاً للشروط والأحكام التالية:

### البند الأول

• يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.

### البند الثاني : عملة الاستثمار

- يحق للطرف الأول استثمار المبالغ بالدينار الكويتي أو بأي عملات أجنبية أخرى والتي يحددها الطرف الثاني بشرط وجود حساب بنفس العملة المستثمر بها ويوافق عليها بيت التمويل الكويتي.
- لا يتحمل الطرف الأول أي مسؤولية عن ما يطرأ من تغيير في سعر العملة خلال فترات الاستثمار وعند إيداع مبلغ الاستثمار أو الأرباح.

### البند الثالث: مدة الاستثمار

- يحدد الطرف الثاني مدة الاستثمار التي يرغب بها في نموذج طلب الاستثمار بحيث يكون الحد الأدنى هو شهر واحد والحد الأقصى هو ثلاث سنوات وذلك حسب مدتها (شهر واحد - 3/6/9/12 شهراً - 24 شهراً - 36 شهر) ، وتجدد تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته في عدم التجديد وذلك قبل انتهاء مدة الاستثمار على أن يبدأ الاستثمار من يوم العمل التالي اعتباراً من تاريخ فتح الوديعة.

### البند الرابع: الأرباح

- يحدد الطرف الأول الحد الأدنى لنسبة الأرباح في نموذج طلب الاستثمار.
- عند انتهاء مدة كل استثمار يضاف مبلغ الاستثمار مع الأرباح المحققة لنفد الحساب الذي تم الخصم منه.
- عند رغبة العميل في تجديد الاستثمار، يقوم الطرف الأول بالتجديد حسب الأسعار المعلنة لديه في ذلك التاريخ بحيث يمكن إعادة استثمار المبلغ مع أو بدون الأرباح لمدة أخرى مماثلة حسب رغبة العميل وبعد موافقة بيت التمويل الكويتي.
- في حال زيادة معدل الربح المحقق عن معدل الربح الموعود به الطرف الثاني، فإن الموكل (لطرف الثاني) يتنازل عن هذه الزيادة إلى وكيل الاستثمار (الطرف الأول) وذلك على سبيل التحفيز للوكيل بالاستثمار.

### البند الخامس: إلغاء الاستثمار

- في حال قام الطرف الثاني بطلب إلغاء عقد الاستثمار قبل حلول الأجل المحدد لانتهاء المدة فإنه يتنازل عن أرباح الربع الحالي، ويحصل على أرباح الفترات السابقة، وخلال يومي عمل من تاريخ الإلغاء يقوم الطرف الأول بإعادة المبلغ المستثمر مع الأرباح المستحقة إلى الحساب المصرفي للطرف الثاني.

### البند السادس: التعديل / الإغلاق

- يجوز للطرف الثاني إعطاء تعليمات بالتعديل على المبلغ المستثمر، ويتم إعادة الاستثمار لمدة ممثلة على أن تصل تلك التعليمات قبل انتهاء مدة الاستثمار الأخيرة، بشرط موافقة الطرف الأول عليها والذي يقوم بتحديد نسبة الربح حسب جدول الأرباح المعلن ليوم تجديد الاستثمار.

### البند السابع: العمولة

- يفوض الطرف الثاني الطرف الأول في التعامل على أي من حساباته لدى بيت التمويل الكويتي بالسحب والإيداع فيما يتعلق بجميع المبالغ التي تتعلق بتنفيذ عقد الاستثمار وللطرف الأول أن يخصم من الأرباح حصته المستحقة له نظير القيام بالأعمال موضوع هذا العقد بمقدار (2%) من قيمة الصفقات التي يبرمها الطرف الأول مع الآخرين (حسب مدتها) ويجوز للطرف الأول أن يتنازل كلياً أو جزئياً عن تلك الحصة المستحقة له.
- لا يستحق الطرف الأول أي عمولة أو أجر إذا كان أصيلاً ووكيلاً بالصفقات (في حالة الشراء أو البيع لنفسه).

## البند الثامن: المراسلات

- تتم الإخطارات و المراسلات بين الطرفين بموجب خطابات على العنوان الخاص لكل منهما والوارد بيانه في هذا العقد أو ما يتم تحديثه لاحقاً، كما يعتد بين الطرفين بالإخطارات والمراسلات التي تتم عن طريق الفاكس أو التلكس أو الوسائل التقنية الحديثة ويجب إرسال أصول الإخطارات أو المراسلات بالبريد لحفظها لدى المرسل إليه قبل تاريخ الصفاة.

## شروط عامة

- يلتزم الطرف الأول بالعمل على تحقيق معدل الربح المتوقع والمتفق عليه في نموذج طلب الاستثمار ويكون مسؤولاً عن تعويض الطرف الثاني بمقدار الضرر الفعلي الذي لحق به في حال الخطأ والإهمال ومخالفة شروط الوكالة، ويضمن بيتك النقص عن ثمن المثل.
- يلتزم الطرف الأول بعدم استثمار أموال الطرف الثاني إلا في حالة تحقيق ربح لا يقل مقداره عما اتفق عليه بنموذج طلب الاستثمار، ويعتبر الطرف الأول مخلاً بواجبه ومقصراً إذا استثمر أموال العميل بما يقل عن النسبة المتفق عليها، ويضمن بيت التمويل الكويتي النقص عن ثمن المثل للطرف الثاني عن نهاية مدة الاستثمار في حالة إخلاله.
- لا بد من توفر المبلغ المراد استثماره وإيداعه تحت تصرف الطرف الأول بصفته وكيلًا بالاستثمار، ويحق لبيتك رفض أي طلب استثمار لعدم توافر المبلغ أو عدم تحصيله يوم الاستثمار أو لأي أسباب أخرى، وذلك دون أدنى مسؤولية على بيت التمويل الكويتي.
- يحق للطرف الثاني إعطاء تعليمات بعدم رغبته بتجديد عقد الاستثمار وإعادة الاستثمار لمدة مماثلة على أن تصل تلك التعليمات قبل انتهاء مدة الاستثمار الأخيرة، ويقوم بيت التمويل الكويتي بتاريخ الاستحقاق بإنهاء العقد وإيداع المبلغ المستثمر مع نسبة الأرباح المتفق عليها في حساب العميل.
- يحق فتح الوديعة لجميع عملاء بيت التمويل الكويتي من الأفراد الطبيعيين و الجهات الاعتبارية، والحد الأدنى للمبلغ المستثمر هو 1,000 دينار كويتي، أو 15,000 دولار أمريكي، أو 15,000 يورو أو أوروبي، أو 15,000 جنيه أسترليني.
- يحق للطرف الثاني طلب إعادة استثمار المبلغ الأصلي لعقد الاستثمار بالإضافة إلى الأرباح المتحققة آلياً في كل تاريخ استحقاق للوديعة.
- يقر الطرف الأول بأن لديه أسعار مقسمة لشريحتين من المبالغ المستثمرة حسب المبلغ المستثمر ضمن جدول الأرباح المتوقعة يومياً وفقاً لآجال الاستحقاقات، وتبدأ الشريحة الأولى من مبلغ (1,000 إلى 49,999) للودائع بالدينار الكويتي، ومن مبلغ (15,000 إلى 99,999) للودائع بالعملات الأجنبية، أما الشريحة الثانية فتبدأ من مبلغ (50,000 دينار كويتي فما فوق) للودائع بالدينار الكويتي، ومن مبلغ (100,000 فما فوق) للودائع بالعملات الأجنبية وذلك لجميع مدد الاستثمار.
- يحق للطرف الثاني السحب من رصيد الوديعة بما لا يتجاوز نسبة 30% من المبلغ المستثمر خلال فترة سريان الوديعة، على أن لا يقل رصيد حساب الوديعة بعد سحب المبلغ عن الحد الأدنى لفتح الوديعة.
- في حالة قيام الطرف الثاني بالسحب من رصيد حساب الوديعة، ووصول المبلغ أقل من أسعار الشريحة الثانية، يتم إحتساب الأرباح وفقاً لشريحة أسعار الوديعة الأولى (أقل من 50,000 دينار كويتي أو 100,000 بالعملات الأجنبية) و المعلنة بجدول الأرباح المتوقعة يومياً وفقاً لآجال الاستحقاقات.
- في حال قيام الطرف الثاني بإلغاء عقد الاستثمار بعد سحب جزء من الرصيد، تحتسب الأرباح وفق آخر رصيد لعقد الاستثمار في تاريخ الاستحقاق.
- يحق للطرف الثاني طلب استثمار المبالغ بعدد الأيام وليس فقط بالأشهر لفترة أكثر من شهر، وعلى سبيل المثال (35 يوم - 95 يوم - 112 يوم - 123 يوم - و هكذا...).
- يخضع هذا العقد لأحكام القانون الكويتي فيما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي لبيت التمويل الكويتي كما تختص محاكم دولة الكويت بالفصل في أي منازعات قد تنشأ عن هذا العقد.
- في حالة منح تمويات مصرفية بضمان الوديعة الإستثمارية، يظل الرهن ساريًا عليها لصالح البنك حتى في حالة تعديد أجلها لمدة أو لمدد أخرى أو في حالة تعديل رقمها أو عملتها أو مبلغها حتى تمام السداد.
- حرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها.